صعق قطيع من الأغنام بكهرباء آبار الشرب في السويداء

السويداء– عبير صيموعة

أدى صعق عدد من رؤوس أغنام لقطيع يرعى بالقرب من آبار صلاخد لمياه الشرب إلى كشف خلل الكبير في آلية عمل تلك الآبار وتسرب التيار الكهربائي إلى الأرض المحيطة بها.

واتضحت الإشكالية بصورة أوضح عند قيام دائرة حفظ الطاقة في مؤسسة مياه السويداء بجولة على الآبار التابعة للمؤسسة، ووفقاً لتقريرها (الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن الخلل الكبير يكمن في لوحات تحسين عامل الاستطاعة في تلك الآبار والتي ترافقت مع احتراق المحركات الكهربائية للمضخات الغاطسة.

وأكد التقرير أن ما جرى تركيبه من لوحات التحسين لعامل الاستطاعة بأيدي جهات تم تكليفها من المؤسسة من دون دفاتر شروط كانت غير مجدية وتم تركيبها بطريقة خاطئة ألحقت ضرراً في المضخات الغاطسة وأدت إلى تلف أجزاء صغيرة من عازل الكبل الواصل بين لوحة التحكم والتشغيل لتلك المضخات، الأمر الذي أفضى بالضرورة إلى تسرب في التيار الكهربائي مباشرة إلى الأرض. كما أدت إلى إجهادات كهربائية في ملفات المحرك وتسخينها وحرقها إضافة إلى الأخطار على العاملين والموجودين في المواقع وكذلك الحيوانات كما حدث في آبار صلاخد مع قطيع الأغنام.

بدوره اقترح رئيس دائرة الحفاظ على الطاقة في مؤسسة مياه السويداء أكرم أبو رأس في تقريره إلى الإدارة العامة للمؤسسة برفض تلك اللوحات لأنها بحسب التقرير ستحترق حتماً عند أول عطل وعدم تركيب لوحات جديدة إلا بعد دراستها وفق الأسس الهندسية والتقنية التي تقررها دائرة حفظ الطاقة لكل موقع لضمان التوفير في قيمة الفاتورة الكهربائية المترتبة وضمان عدم احتراقها عند احتراق المحركات وضمان استمرار عملها حتى انتهاء العمر الزمني الطويل لها، إضافة إلى أن تركيب اللوحات المدروسة يضمن بدوره توقيف نزف المال العام وهدر الوقت وإجهاد القوى العاملة في المؤسسة وأداء الغرض المطلوب في توفير مياه الشرب للمشتركين.

هذا وكانت اللجنة التي أوعز بتشكيلها سابقاً محافظ السويداء لمتابعة أعطال آبار مياه الشرب والتي تحتوي على سبعة عناصر من مؤسسة المياه بين مهندسين وفنيين كانت قد أشارت في أحد تقاريرها المقدمة إلى المحافظة و(الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه) إلى الهدر الكبير في الطاقة الكهربائية والناتج عن زيادة الاستطاعة الردية وعدم تعويضها بمعدل يزيد على ١١ مليون ليرة شهرياً أي ما قيمته ١٣٥ مليون ليرة سنوياً بسبب عدم تركيب وحدات تحسين معامل الاستطاعة سواء الصالح منها أو المتعطل والتي وجدتها اللجنة مهملة في غرف الحرس وغير موصولة على تلك الآبار وهو الأمر الذي عزته اللجنة إلى الإهمال وعدم المتابعة من مديرية الصيانة والاستثمار في المؤسسة والدوائر التابعة لها.

نقيب صيادلة الحسكة: ٤ صيدليات في الحسكة خطرة، وواحدة أصبحت شعبة مخدرات!

الحسكة- دحام السلطان

طالب صيادلة الحسكة بضرورة الانتهاء من حالات فساد المتنفذين المنظم، التي لا تزال تعرقل شحن الدواء إلى الحسكة بالصورة النظامية، وبإيجاد الحلول المناسبة تجاه الصيدليات المفتتحة بشكل عشوائي وغير المرخصة بمدينة القامشلي.

وأكدوا خلال انعقاد مؤتمرهم السنوي على تشديد الرقابة على الدواء، وإيجاد حلول قانونية للصيدليات التي هاجر مالكوها خارج البلاد، ولا تزال تعمل من الغير بصورة مخالفة، وطالبوا الجهات المعنية بالتعميم على الصيدليات بأن تفتتح أبوابها مساءً بعد تأمين الحماية لها لمنع التلاعب بالأسعار واحتكار الدواء، وإصدار تسعيرة موحدة للأدوية.

ودعت المداخلات المقدّمة للمؤتمر إلى إعادة النظر بقانون خدمة الريف رقم ٨ لعام ٢٠٠٨ القاضي بدمج الصيادلة في الحياة النقابية والاجتماعية والمهنية وإيجاد فرص عمل لهم، والسعي لتأسيس قسم لمعالجة الإدمان وتعاطي المخدرات بالمحافظة ومركز متخصص لمعالجة الأورام السرطانية بالمحافظة، وضبط عملية صرف الأدوية المخدرة والنفسية والمؤثرات العقلية وحصرها بالأطباء.

وإلى العمل على مكافحة الدواء المهرب والمزور وعدم اقتنائه وعدم كتابة الدواء غير المرخص أو المجهول المنشأ على الوصفات الطبية، ومنع صرف الأدوية الخطرة كالكورتيزون من دون وصفة طبية، وعدم كتابة واقتناء الأدوية المسحوبة بموجب قرار وزارة الصحة، والعمل على منع ظاهرة المعالجة الطبية والمعاينة في الصيدليات وكذلك منع بيع الأدوية في العيادات.

وأشارت المداخلات إلى ضرورة تقيد المشافي الخاصة بالأدوية الإسعافية وعدم بيعها الدواء للعموم في صيدليات المشافي المرخصة وعدم تخديم غير مرضى المشفى، وتوزيع الأدوية عن طريق المستودعات المرخّصة، وإلزامها ببيع أدويتها للصيدليات المرخصة، والمطالبة بإنشاء الهيئة العامة للدواء للقيام بمتابعة جميع الأمور المتعلقة بالدواء والمتممات الغذائية والمستحضرات التجميلية.

وأكدت أيضاً على إيجاد صيغ جديدة ناظمة للعمل مع شركات التأمين والالتزام بنظام الشركات والتعاونيات والمطبق منذ عام ١٩٨٥، وتطبيق نظام الشركات والتعاونيات على فواتير بيع الأدوية في المستودعات للقطاع العام لضبط الأداء والحفاظ على الأموال العامة، وإيجاد الحلول لمراكز المعالجات العشبية ووضع حد للإعلانات المنتشرة حولها، ووضع حد لظاهرة تواجد الأدوية والحليب الطبي وأغذية الأطفال لدى البقاليات والباعة الجوالين، والعمل على ضرورة توسيع صلاحيات نقابة صيادلة سورية من ناحية التراخيص والأسعار والمراقبة، وإعادة النظر في آلية الأسعار وتعديل هامش الربح للصيدلاني على ألا يقل عن ٣٠ بالمئة، وإلزام وزارة الصحة المعامل بتوفير الأدوية المفقودة، والاستيراد أصولاً للزمر الدوائية التي لا مثيل لها محلياً.

> صيادلة الحسكة يطالبون بإنهاء فساد شحن الدواء

وقال نائب نقيب صيادلة سورية الدكتور محمد الصغير: هناك نشرة دورية تصدرها نقابة الصيادلة تتضمن نوعية وأصناف جميع الأدوية وأسعارها، مبيناً أن أية شكوى تصدر عن الصيدلاني تشكل في محتواها خطورة محظورة سيتم تحويلها إلى وزارة الداخلية عن طريق نقابة الصيادلة في ظل التعاون المتبادل ما بين النقابة والوزارة.

ووعد الصغير: بأنه سيتم حل مشكلة الدواء وعملية نقله إلى الحسكة، وستحظى هذه المشكلة بالاهتمام والمعالجة من النقابة ومع رئاسة الحكومة، وستكون ورقة مهمة لورشة العمل في المؤتمر العام للنقابة.

وبيّن نقيب صيادلة الحسكة إسماعيل عبد العزيز حسين أن هناك ٤ صيدليات في الحسكة أصبحت مصدر خطورة وواحدة منها باتت شعبة مخدرات!! مشيراً إلى وجود تهميشاً للمسؤولين في محافظة الحسكة والجهة المعنية بنقل الدواء من العاصمة إلى المحافظة، وهذا يعني أن ذلك مخالفة صريحة للأمر الإداري رقم ١٩١ تاريخ ٢٠/٣/٢٠١٧ القاضي بذلك، مؤكداً أن قرار نقابة الحسكة يتخذ حيال نقل الدواء إلى صيدليات الحسكة، إلا أن هناك قرارات أخرى تصدر وتباع بالمال!

الحسن لـ«الوطن»: تهريب الأدوية انخفض بشكل ملحوظ

برو لـ«الوطن»: معاقبة صيادلة صرفوا أدوية من دون وصفات

محمد منار حميجو

أعلن نقيب الصيادلة في سورية محمود الحسن أن نسبة تهريب الأدوية في سورية انخفضت خلال الفترة الماضية بشكل كبير وملحوظ عما كانت عليه سابقاً، مؤكداً أن الأدوية المهربة تعد على أصابع اليد.

وعقدت نقابة الصيادلة مع الغرفة الفتية الدولية ورشة عمل بعنوان التيقظ الدوائي خطوة أساسية في الاتجاه الصحيح لتحسين سلامة المرضى بحضور عدد من الصيادلة وشركات أدوية خاصة.

وفي تصريح لـ«الوطن» على هامش الورشة أكد حسن أن سورية تعد من أقل الدول في مسألة تزوير الأدوية، مشيراً إلى أن الهدف من هذه الورشة تسليط الضوء على الآثار الجانبية لاستخدام الدواء.

وكشف حسن أن هناك الكثير من المخالفات متعلقة بصرف الأدوية من دون وصفة طبية سواء كانت من الطبيب أو الصيدلي، لافتاً إلى أن الأدوية ولا سيما النوعية منها لابد أن تصرف ضمن وصفة طبية تخص الحالة المرضية للمريض.

وأضاف الحسن: يجب ألا نجعل من المريض حقل تجارب للأدوية بل يجب أن نسعى للحفاظ على سلامته من أي أعراض جانبية من الممكن أن تؤثر عليه.

وأوضح الحسن أن تناول المريض لعدد من الأدوية من الممكن أن تسبب له اختلاطات قد تتسبب في تأزم حالته، مشيراً إلى أن الدراسات الحالية أثبتت ظهور آثار جانبية لبعض الأدوية الحديثة.

وشدد الحسن على ضرورة متابعة المريض أثناء تناوله لجرعات الأدوية وخصوصاً أن بعض الآثار الجانبية من الممكن أن تودي بحياة المريض، مشيراً إلى أن التوعية لا تشمل الصيادلة والأطباء.

وأكد الحسن أنه لا يوجد دواء آمن مئة بالمئة، ضارباً مثلاً أدوية السيتمول المهدئة التي لها آثار جانبية، وفي كلمة له بالندوة قال الحسن: النقابة أولت اهتماماً كبيراً في متابعة واقع المستحضرات الدوائية بعد تسويقها وآلية معرفة مصدرها واستخدامها، موضحا أنها تجري جولات مستمرة على الصيدليات وتتلقى الشكاوى من المواطنين لمتابعتها.

وأضاف الحسن: لم نتوان عن اتخاذ الإجراءات عند وجود أي مخالفة، مؤكداً أن موضوع التيقظ الدوائي مسؤولية مجتمعية وأنه على الجهات المعنية المشاركة فيه للحفاظ على الصحة العامة ولضمان الاستخدام الأمثل للأدوية.

من جهتها كشفت مديرة الرقابة الدوائية في وزارة الصحة سوسن برو أن هناك عقوبات تنفذ بحق الصيادلة الذين يصرفون أدوية من دون وصفات طبية، مشددة على ضرورة التعاون بين الأطباء والصيادلة في موضوع صرف الأدوية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكدت برو أن المديرية على تواصل دائم مع المديريات في المحافظات لمتابعة موضوع صرف الدواء ومراقبة الأدوية إضافة إلى متابعة الشكاوى من المواطنين.

وفيما يتعلق بموضوع التهريب أعلنت برو أن الوزارة دائما تسحب وتتلف أدوية من الأسواق، لافتة إلى أن هناك العديد من التعاميم صدرت من الوزارة تتعلق بموضوع التهريب والتشدد في هذه المسألة.

وأكدت برو أن هناك نسبة من الأدوية مزورة في الأسواق من دون أن تذكر النسبة، مؤكدة أنه كلّما تم كشف دواء مزور يتم إتلافه.

من جهته أعلن عضو النقابة الدكتور أنس البهنسي أن أكثر من ٧٠ بالمئة من الأخطاء الطبية ناجمة عن الآثار الجانبية للأدوية، ضاربا مثلا أن ٣ بالمئة من الحالات التي تدخل إلى المشافي نتيجة سوء استخدام حب السيتمول.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف البهنسي: هناك الكثير من الناس يستخدمون هذا الدواء من دون أن يشعروا بخطورته والذي يسبب تناوله بكثرة إلى حالات سمية.

وأشار البهنسي أنه سيتم إحداث التعليم المستمر في الجامعات فيما يتعلق بموضوع التيقظ الدوائي موضحاً أنه سيتم إدخاله من ضمن الخطة الدرسية.

> معظم الأخطاء الطبية نتيجة سوء استخدام الأدوية الصحة تتلف بشكل مستمر أدوية مزورة

وأضاف البهنسي: التعليم المستمر في هذا الموضوع كان معطلاً، مشدداً على ضرورة تفعيله وخصوصاً أن هناك وعياً عند الكثير عند المواطنين ومعتبراً أن هناك تقصيراً إعلامياً في موضوع التوعية في هذا الموضوع.

وخلال محاضرة له في الندوة أكد البهنسي أن ما يهم هو سلامة المريض قبل البحث عن سلامة الدواء وذلك بمساعدته على الشفاء، موضحاً أنه ليس من الضرورة أن يكون الدواء سليماً مئة بالمئة ولو وافقت عليه الجهات المختصة.

وأضاف البهنسي: هناك العديد من الأصناف تم سحبها من الأسواق بعد حصول التراخيص إلى إدخالها، لافتاً إلى أن استخدام الدواء يختلف من بيئة لأخرى نتيجة الاختلاف في العامل الوراثي والحضاري والاجتماعي.

وشدد البهنسي على ضرورة المراقبة المستمرة للأدوية، والعمل على تحقيق البعد الإنساني منه من دون التفكير بالجانب الاقتصادي.

١,٦ مليار صادرات الخيوط القطنية العام الماضي

حماة- محمد أحمد خبازي

كشف المدير العام لشركة الخيوط القطنية بحماة فواز الحلبي عن استمرار الشركة في تسويق منتجاتها إلى الدول المجاورة رغم الحصار الاقتصادي، معلناً عن بيع ١٨٢٧ طناً من الغزول الجاهزة بقيمة تزيد على ١,٦ مليار ليرة، إضافة إلى بيع عوادم بقيمة ٧٩,٥ مليون ليرة وبذلك تكون قيمة مبيعاتها الإجمالية ١,٧ مليار ليرة علماً أن مخزونها في المستودعات بلغ حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٧ أكثر من ٦٠٦ أطنان، منوهاً بأن الإقبال لا بأس به لاستجرار إنتاجها من القطاعين الخاص والعام.

وبين الحلبي أنه تم التخطيط لإنتاج ٥٨٠٠ طن لعام ٢٠١٨م من الغزول الجاهزة كما تمت الموافقة على دراسة استبدال آليات الغزل بالمعملين ومشروع تدعيم الآلات والجدران بالشركة وبمبلغ قدره ١١ مليون ليرة سورية كخطة استثمارية، موضحاً أن الشركة وضعت في خطتها للعام الماضي إنتاج أكثر من ٥١٠٠ طن من الغزول الجاهزة للبيع بوسطي نمرة ٢٤ وبناء على هذه الخطة تم إنتاج غزل نهائي بكمية ٢٣١٧ طناً بوسطي نمرة ٢١,٦٧ وبمعمل واحد، لافتاً إلى أنه ومع بداية العام الحالي أقلع المعمل رقم ٢ بشكل جزئي وحالياً تم تدريب الكادر العمالي المعين حديثاً ليصار إلى بالعمل وبذلك نصل إلى طاقة إنتاجية ما يعادل ٢٠ طناً يومياً.

وبالنسبة لاعتمادات الشركة والخطة الاستثمارية للعام الماضي قال الحلبي: تقررت اعتمادات الخطة الاستثمارية للعام الماضي بمبلغ قدره ٤٣ مليون ليرة سورية وقد وصل الإنفاق الفعلي فيها نحو ٤٢,٧ مليون ليرة بنسب قاربت على ٩٩ بالمئة وتم صرف هذه المبالغ لإعادة البنى التحتية والتجهيزات، ومشاريع إصلاح كروت الآلات الإلكترونية وشراء رافعة شوكية وذلك وفقاً للدراسة الموضوعة والخطة المدروسة والمصدقة من قبل الوزارة المعتمدة.

١٠٠ أسرة تعود إلى دير الزور يومياً ومركز إيواء ليلي مؤقت لمبيت العائلات

عبد المنعم مسعود

بيّن محافظ دير الزور الجديد عبد المجيد الكواكبي أن عدد الأسر العائدة إلى دير الزور يصل إلى ١٠٠ أسرة يومياً مشيراً إلى تأمين مركز إيواء ليلي مؤقت لمبيت العائلات العائدة ليلاً بحيث لا تنام في العراء أو تبحث عن مبيت عند أحد أو تنتظر في الطرقات، لافتاً إلى إن إجراءات عودتهم تم تسهيلها عبر تأمين حافلات نقلهم إلى مناطقهم فور تقدمهم لطلبات العودة إلى المحافظة في اليوم ذاته.

إن الهدف الإستراتيجي الذي يعمل عليه حالياً هو عودة الحياة الطبيعية لأبناء المحافظة، مؤكداً المتابعة الحكومية والوزارات المعنية للوقوف مباشرة على احتياجات المحافظة وأبنائها وفقاً لتراتب الأولويات وتقييمها عبر العمل على فتح الشوارع وإزالة الأنقاض وترحيلها والعمل على إعادة شبكات الصرف الصحي وتأهيل المتضرر منها وترميم المباني الحكومية وإعادة بناء المتضرر منها بما يؤمن الحاجات الأساسية لأبناء المحافظة ويحقق الهدف الإستراتيجي الذي وضعته الحكومة.

وبيّن المحافظ أن عمليات تمويل المشروعات في المحافظة تتم عبر قسمين: الأول ما تم تخصيصه من بند إعادة الإعمار وحتى الآن يتم الصرف من مبلغ ملياري ليرة مخصصة للمحافظة، والقسم الثاني تمويل مركزي من الحكومة لمشروعات الكهرباء والمياه. وكشف الكواكبي أيضاً عن تشكيل خلية عمل مع وزير الكهرباء والموارد المائية والنفط من ضمن لجنة المتابعة الخاصة في دير الزور مهمتها الوقوف على المشروعات الإستراتيجية وتحسين الواقع بما يعيد كل الخدمات إلى جميع مناطق دير الزور ورأى المحافظ أن الواقع الإداري يعاني من الترهل وعدم المتابعة ما دفعه بداية إلى تكثيف عمليات المتابعة التي أدت إلى رفع نسب الإنجاز إلى ٣٠ بالمئة عما كان عليه على أمل أن يصل إلى ٦٠ بالمئة خلال الأسبوع القادم ، مؤكداً أن أبناء المحافظة سيلمسون ذلك على أرض الواقع. وكشف المحافظ عن تشكيل لجنة لمتابعة نقل كراج البولمان خلال الأسبوع الحالي إلى مكانه بما يعيد الألق إلى المدينة ويجعل منه مكاناً يليق بمدينة دير الزور كما كشف أيضاً عن تشكيل لجنة أخرى مهمتها العمل على إعادة سوق الهال إلى مكانه وتنظيمه.

وأوضح المحافظ أنه سيتم العمل على إعادة عجلة الإنتاج إلى محافظة دير الزور، لافتاً إلى السعي الحثيث لتأمين مستلزمات الزراعة في الفترة القادمة وخصوصاً للموسم الصيفي مؤكداً العمل على تفعيل ٣٠ وحدة إرشادية لتأخذ دورها الطبيعي في هذا الجانب الحياتي والمهم لأبناء الريف الذي سيعيد الحياة إلى كامل المحافظة.

ولفت المحافظ إلى تحسن ملموس في الاتصالات بعد عودة الخط الضوئي للعمل الأسبوع الماضي، مضيفاً: ما زلنا نعاني هبوطاً في المقاسم وضعفاً في تغطية الشبكة الخليوية نعمل على تحسينه في الفترة القادمة.

وكشف المحافظ أنه يتم التحضير منذ الآن لإخلاء كل المدارس في شهر أيار القادم بما يعطي فرصة لإعادة الطلاب المنقطعين وتأهيلهم خلال أشهر الصيف لتعويض جزء مما فاتهم.

المنطقة الصناعية في شهبا تحتاج إلى دعم خدمي

الوطن - السويداء

استقبلت المنطقة الصناعية في شهبا ما يزيد على ٧٥٠ عائلة بواقع ٣٥٠٠ شخص من عائلات ريف دمشق ودرعا ما رتب الكثير من الاحتياجات الخدمية للمنطقة من إنارة وخطوط صرف صحي وطرق عجز مجلس المدينة عن تنفيذها نتيجة الأوضاع المادية المتردية وازدياد الأعباء على المجلس لتغطية جميع الأعمال المنوطة به مع انخفاض الإيرادات.

ويشير مدير منطقة شهبا الصناعية زاهر مكارم إلى أن المنطقة الصناعية في مدينة شهبا كانت مركز الإيواء الثاني في المحافظة بعد مركز الإيواء في معسكر الطلائع في رساس، والضغط السكاني الكبير عليها من الوافدين خلال سنوات الأزمة حال دون إكمال المشروعات الخدمية ضمنها مع نقص التمويل والإيرادات ما دفع مجلس مدينة شهبا إلى مطالبة وزارة الإدارة المحلية بمؤازرة المجلس لتنفيذ المشروعات الخدمية ضمنها وذلك بتسطير كتاب رسمي باحتياجات المنطقة التي تمثلت بتنفيذ خط الصرف الصحي البالغ تكلفته نحو ٢٠ مليون ليرة وتركيب أجهزة إنارة ضمنها بتكلفة تصل إلى نحو مليوني ليرة إضافة إلى تنفيذ مجموعة من الطرق تصل تكلفتها إلى ١٥٨ مليون ليرة.

وأوضح مكارم أن مرحلة التنفيذ الأولى التي تضم ٣١٥ محضراً تم بناؤها بينما ما يزال ١٠٦ محاضر في المرحلة الثانية قيد البناء، مشيراً إلى أن الاكتتاب على محاضر المنطقة بدأ عام ٢٠٠٣ على مساحة ١٠ هكتارات. ويؤكد رئيس مجلس مدينة شهبا عماد الطويل إن مشروعات المنطقة الصناعية في شهبا باتت من المشروعات الضرورية التي تحتاج إلى دعم ومؤازرة نظراً لموارد المجلس الشحيحة وعدم قدرتها على تغطية جميع الأعمال الخدمية المطلوبة من المجلس.

ولفت الطويل إلى وجود مشروعات خدمية تحتاج إلى دعم وإعانات تمت مخاطبة وزارة الإدارة المحلية لمؤازرتها منها تأمين حاويات بلاستيكية لزوم أعمال النظافة بقيمة ٥ ملايين ليرة وخاصة مع تزايد عدد سكان المدينة جراء الأحداث واستقبالها عدداً كبيراً من الوافدين، إضافة إلى حاجة المجلس إلى مجموعة إصلاحات لآليات المجلس بقيمة ١٥ مليون ليرة.